

رؤية استراتيجية؛ بدائل مستقبل الحرية والحكم



تمهيد

يبدأ الفصل برصد دواعي التداول العميق للسلطة في البلدان العربية، ثم يتحول لمناقشة بدائل ثلاثة لمستقبل الحرية والحكم في الوطن العربي؛ أحدها واجب تقاديه، والثاني يفضلهُ جتما، والثالث يبدو واقعياً وقد يكون المفضل إن أحسنت إدارته من قبل القوى المجتمعية العربية. ويقدم الفصل عرضاً لمضمون الإصلاح المجتمعي والمؤسسي اللازم لإقامة مجتمع الحرية والحكم الصالح في الوطن العربي. ونختتم الفصل، والتقرير، بإبراز بعض ملامح البديل المستقبلي المفضل، مسار "الازدهار الإنساني"

ويتوخى تقديم هذا الفصل على صورة معتادة في دراسات استشراف المستقبل، أي عرض بدائل متباينة، التأكيد على أن الواقع العربي بالغ التعقيد، لأسباب داخلية وخارجية في آن واحد، وعلى أن المستقبل العربي، ابتداء من الوقت الراهن، يكتفبه، رغم وضوح الغايات المبتغاة، غموض شديد.

ومن ناحية أخرى، يدعم هذا الأسلوب منهج تقرير "التنمية الإنسانية العربية" في وضع اقتراحاته لتجاوز نواقص الواقع العربي، في منظور التنمية الإنسانية، على صورة خطوط عريضة وحسب، على جدول أعمال جميع القوى الحية في المجتمعات العربية، أيا كان موقعها من هيكل القوة القائم، لتتظّر ما هي فاعلة بشأنها، ولصوغ طريقها الخاص إلى مجتمع الحرية والحكم الصالح.

في دواعي التداول العميق¹ للسلطة في البلدان العربية، وبدائل المستقبل العربي

دواعي التغيير

لا شك في أن مسيرة التحديث في البلدان العربية قد أسفرت عن إنجازات ملحوظة، خاصة في مجالات مكافحة المرض والحد من الوفاة، لا سيما بين الأطفال، وفي إقامة البنى الأساسية والنشر الكمي للتعليم، لا سيما بين الإناث، وزيادة إدماج المرأة في المجتمع.

ومع ذلك، قد لا يثور خلاف على أن الدول العربية لم تف بعد بلموحات الشعب العربي في النماء والأمن والتحرر بمعايير القرن الحادي والعشرين، وإن قامت فروق بين بلد عربي وآخر في هذا المضمار.

في منظور التنمية الإنسانية، لا يتمتع السواد الأعظم من العرب² بالحالات الأرقى من تطور البشرية، وبالأخص على معياري المعرفة والحرية.

ويتبدى القصور التنموي في البلدان العربية أساساً في ضعف اكتساب القدرات البشرية، خاصة القدرة البشرية الأولى في العصر الحالي على اكتساب المعرفة الراقية طوال الحياة؛ كما يتبدى في قلة توظيف القدرات البشرية العربية في مجالات النشاط البشري، في الاقتصاد والاجتماع والسياسة، وهذان هما محورا التنمية الإنسانية كعملية تغيير مجتمعي. ولا غرابة أن يترتب على وهن عملية التنمية الإنسانية تردي مستوى الرفاه الإنساني في البلدان العربية (تقريراً "التنمية الإنسانية العربية"، 2002، 2003)، والفصلان الثالث والرابع.

لا شك في أن مسيرة
التحديث في البلدان
العربية قد أسفرت
عن إنجازات ملحوظة،
خاصة في مجالات
مكافحة المرض، وفي
إقامة البنى الأساسية
والنشر الكمي
للتعليم

مع ذلك، قد لا يثور
خلاف على أن الدول
العربية لم تف بعد
بلموحات الشعب
العربي في النماء
والأمن والتحرر
بمعايير القرن
الحادي والعشرين

1 لا شك في أن بلدانا عربية قد شهدت تداولاً للسلطة من قبل، ولكن في الأغلب الأعم، مع الإبقاء على هيكل توزيع القوة وأسلوب ممارستها، وليس هذا صنف التداول العميق المقصود هنا.
2 نستعمل لفظة "العرب" اصطلاحاً، للدلالة على جميع مواطني البلدان العربية.

الحقوق العربية في الساحة الدولية، وفي ضمان وجود كريم للعرب من موقع منعة واقتدار. نتيجة لكل هذا، لم تتجح الدول العربية، على الصعيدين القطري والإقليمي، في تحرير الأرض العربية، بل زاد في عهدا على احتلال فلسطين، احتلال العراق. وأعدت حكومات عربية القوى العسكرية الأجنبية إلى أن تطلأ الأرض العربية بعد عقود من الاستقلال. وهكذا أضحي أكثر من 10% من العرب يرزحون تحت احتلال أجنبي مباشر، ناهيك عن انتشار القواعد العسكرية الأجنبية. وهذا هو الواقع الذي لم ترض به غالبية ساحقة من المجبيين في مسح الحرية (ملحق 1)، شكل (7-1).

وأخيرا، فإن السلطة القائمة لم تنجز إصلاحا جوهريا من داخلها بما يصوب المسيرة ويعزز الأمل في مستقبل أفضل.

بدائل المستقبل العربي

نرى أن الأمة العربية تعيش حالة ترقب ومخاض بين نظاميين تاريخيين: الأول يعاني أزمة حادة بينما الثاني لم يولد بعد. ويسود نتيجة لذلك ترقب رهيب بين العرب يفتتح على بدائل مستقبلية شتى، بعضها كارثي وبعضها الآخر واعد.

عاقبة اطراد الأوضاع الراهنة؛ مسار "الخراب الآتي"

إن استمرار الأوضاع الراهنة، من عجز تنموي يلازمه قهر في الداخل واستباحة من الخارج، يمكن أن يفضي إلى تعميق الصراع المجتمعي في البلدان العربية. وفي غياب آليات سلمية، ولكن أيضا فعالة، لمكافحة المظالم التي يتمخض عنها الواقع العربي الراهن، تتزايد فرص الاقتتال الداخلي في البلدان العربية، وهو أسوأ مصير يمكن أن تتمخض عنه الحقبة الراهنة في التاريخ العربي المعاصر.

فنتيجة لاختلال توزيع القوة، بوجهيها، السلطة والثروة، يقاسي جل العرب مظالم جملة قد تتحول، نتيجة للتضييق على الحرية، إلى غضب ويأس قد يلجئان بعضهم لأشكال من الاحتجاج العنيف. ولا يفلح في مكافحة مثل هذا الصنف من الاحتجاج العنيف مجرد وضم مرتكبيه بالإرهاب والزيادة في تشديد القبضة الأمنية، فإن نهج التشدد الأمني وحده يبقى عقيما في النهاية، وإن

كثيرا ما قيل في بلدان عربية إن على الحرية أن تتطهر توافر "الخبز"، بمعنى إشباع الحاجات الأساسية للبشر، ولكن معادلة "الخبز قبل الحرية" كادت أن تنتهي إلى افتقاد عامة العرب إلى "الخبز" والحرية كليهما.

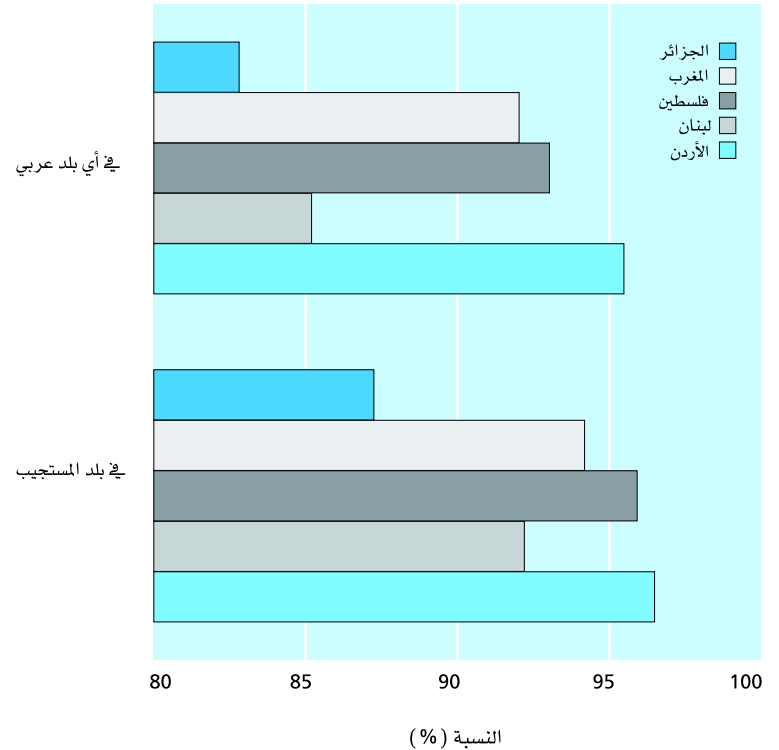
وقد قدمت الأجزاء السابقة من هذا التقرير تحليلا مفصلا لأوجه نقص الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية. وفي القلب من هذا التحليل أنه، على الصعيد السياسي، تركزت مفاتيح اتخاذ القرار في أنظمة الحكم العربية في أيدي قلة تمسك بمقالييد القوة بوجهيها المال والسلطة، بينما أقصى السواد الأعظم من الناس عنها. فتركزت غاية اتخاذ القرار المجتمعي في خدمة مصالح القلة المتنفذة، بينما ترك السواد الأعظم من الناس للإفقار والتهميش. ويستدل من نتائج "مسح القيم العالمي" (ملحق 1)، أن قرابة 70% من الجمهور في خمسة بلدان عربية شملها المسح قدروا أن "البلد يدار لمصلحة قلة من المصالح المتنفذة".

وعلى الصعيد الدولي، لم تتجح الدول العربية في توحيد الإرادة العربية، ومن ثم في حماية

كادت معادلة "الخبز قبل الحرية" أن تنتهي إلى افتقاد عامة العرب إلى "الخبز" والحرية كليهما

الشكل 7-1

التعبير عن عدم الرضا عن وجود قواعد عسكرية أجنبية، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003



حقق نجاحا وقتيا في أحيان.

ويقود استقراء عبر التاريخ الحديث والمعاصر إلى أن استمرار الأوضاع الراهنة قد يفضي إلى تداول قادم للسلطة في البلدان العربية. إلا أنه قد يذهب مذهب العنف المسلح بما ينطوي عليه من خسارة إنسانية لا تقبل مهما صغرت، ولا تحمد بالضرورة عقبا، خاصة فيما يتصل بطبيعة التنظيم السياسي الذي قد يتولد عنه.

بناء على كل ما سبق، فإن المستقبل، على هذا المسار، يشي بمزيد من الإخفاق على ساحات التنمية الإنسانية في البلدان العربية. ولنسَمُّ هذا المصير بديل "الخراب الآتي".

طريق السلامة؛ مسار "الازدهار الإنساني"

إن السبيل الذي نراه لتلافي بديل الخراب الآتي هو عملية تاريخية تتبناها جميع الشرائح المناصرة للإصلاح في عموم المجتمع العربي، في السلطة وخارجها على مختلف الجبهات باطراد، وبالسبيل الديمقراطيّة كافة، بهدف تعزيز الحريات والحقوق، تمهيدا لتحقيق التداول السلمي العميق للسلطة، من خلال عملية تفاوض تاريخية.

والنتيجة المتوخاة هي إعادة توزيع القوة في المجتمعات العربية بما يوصلها لمستحقها من السواد الأعظم من الناس، والعمل على إقامة نسق حكم صالح يشكل أساسا متينا لنهضة إنسانية في الوطن العربي. ولنسَمُّ هذا البديل مسيرة "الازدهار الإنساني".

بالمقابلة مع اطراد الاتجاهات الراهنة، يمثل الحكم الصالح حلا جذريا لتجاوز البدائل المدمرة التي ينطوي عليها بديل "الخراب الآتي"، لأنه يتيح قنوات سلمية وأيضاً فعالة لدفع المطالم بكفاءة، قاضيا بذلك على مقومات ذلك البديل.

مسار وسط؛ الإصلاح المدفوع من الخارج

قابلنا فيما سبق بين بدلي "الخراب الآتي" و"الازدهار الإنساني". وجلي أن تفضيلنا يقع مع الثاني وندعو لتعظيم فرص قيامه. ولكن المستقبل ليس وقفا على هذين البديلين؛ ففي المنطوق الواقعي، قد يتبلور المستقبل العربي على مسار ما بين هذين البديلين.

ونقصد ما يمكن أن يتمخض عنه مشروع "الشرق الأوسط الأوسع وشمال إفريقيا" الذي تبنته قمة الثمانية الكبار وتوابعه، الذي يمكن

أن يدفع موجة من الإصلاح الداخلي في البلدان العربية مدفوعة بضغط قوى خارجية. والظن أن الدول العربية، بسبب تكوينها الراهن، وقابليتها للتأثر بالضغوط الخارجية، قد تستجيب لهذه الضغوط الإصلاحية المملاة، مع الحرص على ألا تصل هذه الإصلاحات إلى منتهى الإصلاح المجتمعي، وخاصة السياسي، وعلى وجه الخصوص توزيع القوة وكيفية ممارستها، الذي هو في جوهر بديل "الازدهار الإنساني".

هذا البديل "الملتبس" قد لا يرقى لبديل "الازدهار الإنساني" في جانبين جوهرين للحرية. الأول هو التفاوض عن قضايا العرب الأساسية في التحرر، إذ قد ينطوي على التخضع للضغط من الخارج وفق رؤى قوى أجنبية لا تتقاطع بالضرورة مع الحرية والحكم الصالح بالمفهوم المتبنى هنا، خاصة فيما يتصل بالتحرر والاستقلال الوطني.

والجانب الثاني والأعم هو فقدان حيوية الإصلاح الداخلي في البلدان العربية واستمرار التلقي لمعالِم مصير البلدان العربية من خارجه. ومن الحق الإقرار، بداية، بأن مشروع الإصلاح العربي قد بدأ منذ قرنين من الزمان، واكتسب زخما عبر معارك التحرر الوطني، ويتواصل بغض النظر عن القوى المهيمنة على المسيرة العربية، في الداخل والخارج، والتي كثيرا ما أعاقت تلك المسيرة. غير أن الحرص على مشروع النهضة العربي يقتضي أيضا الاعتراف بأن مسيرة الإصلاح ما فتئت بعيدة عن مقاصد الشعب العربي في الحرية والعزة والكرامة (الفصول 3-5).

إلا أن هذا لا ينفي، واقعيًا، وجود قدر من التشابك بين هذا البديل (الملتبس)، باعتباره قد بدأ فعلا على أرض الواقع، وبديلنا المفضل. والتحدي الذي يواجه قوى النهضة في الوطن العربي هو إدارة هذا البديل المطروح الآن على الساحة، ويقدر أن دوره سيتعاظم، بحيث تعظم استفادتها منه لمصلحة بديل "الازدهار الإنساني"، تعزيزاً لمساهمة مسار الإصلاح المتبنى من الأنظمة العربية في الإصلاح من الداخل، وتقليلا ما أمكن من مساوئه الجوهرية. وفي هذا المنطوق، يمكن القول أن نجاح قوى النهضة في إدارة هذا التحدي يمثل اختيارا مهما مدى قدرتها على تشكيل المستقبل العربي من منطلق بديل "الازدهار الإنساني".

ولعل أهم نواحي الاستفادة من هذا البديل هو

إن استمرار الأوضاع

الراهنة قد يفضي إلى

تداول قادم للسلطة

في البلدان العربية.

إلا أنه قد يذهب

مذهب العنف المسلح

بما ينطوي عليه من

خسارة إنسانية لا

تقبل مهما صغرت،

ولا تحمد بالضرورة

عقبا، خاصة فيما

يتصل بطبيعة

التنظيم السياسي

الذي قد يتولد عنه

بالمقابلة مع اطراد

الاتجاهات الراهنة،

يمثل الحكم الصالح

حلا جذريا لتجاوز

البدائل المدمرة التي

ينطوي عليها بديل

"الخراب الآتي"

ضمان تحقق المشهد الأول المفتوح لبدل "الازدهار الإنساني".

أسلوب التعامل مع مبادرات التغيير القادمة من الخارج

لا خلاف في أن مبادرات التغيير الآتية من الخارج تتباين في منطلقاتها وفحواها عن مساعي الإصلاح النابعة من داخل الوطن العربي.

ومن الناحية المبدئية، أن الأوان للخواء الإصلاحية في البلدان العربية أن ينقضي.

ولم يعد ممكناً أن يغض العرب النظر عن أن العالم، خاصة القوى الفاعلة على الساحة العالمية، والتي تهتم بالمنطقة في منظور مصالحها، كما تقدرها، وتتشط من أجل ضمانها، لم يعد يسمح بترف انعزال البلدان العربية عما يجري خارجها وبشأنها.

بل إن التشابك القائم بين هذه القوى والبنى المجتمعية وأنساق الحكم في البلدان العربية هو من القوة بحيث يستدعي ضرورة التعامل، إيجابياً، مع مبادرات التغيير الآتية من الخارج، ولكن من منظور الحرص على إقامة مجتمع الحرية والحكم الصالح في الوطن العربي.

إضافة إلى ذلك، تتشط في العالم منظمات غير حكومية تستطيع أن تقدم عوناً كبيراً لقوى الإصلاح في البلدان العربية.

وفي جميع الأحوال، فإن التعاون مع الخارج سيكون مجدياً إذا ما احترمت جميع الأطراف مبادئ أساسية نجملها فيما يلي:

• ضمان الحرية للجميع، والاحترام البات لكامل منطلومة حقوق الإنسان على صعيد العالم أجمع، وعلى وجه الخصوص الحق في التحرر الوطني، وأن يصدق الفعل القول إنهاء لاذواجية المعايير التي سادت تعامل بعض القوى الغربية مع المنطقة العربية حتى وقت قريب. وتجريم الانتقاص من حقوق الإنسان أياً كان مصدر الانتهاك.

• احترام حق العرب في إيجاد طريقتهم الخاص إلى الحرية والحكم الصالح عبر إبداع القوى المجتمعية العربية دون فرض نماذج مسبقة، مما يضمن النجاح والدوام للتحوّل التاريخي نحو الحرية والحكم الصالح.

• القبول بإدماج القوى المجتمعية الفاعلة كافة في نسق للحكم الصالح يضمن شمول التمثيل الشعبي ومقاومة التوجهات الإقصائية التي شابت الحياة السياسية في البلدان العربية، وأحياناً غذتها، قوى خارجية. فلكل القوى المجتمعية في البلدان العربية الحق في التنظييم والنشاط في المجتمعين المدني والسياسي بشرط الالتزام بالأساليب الديمقراطيّة واحترام حقوق الآخرين.

• الالتزام بنتائج تعبير الإرادة الشعبية عن نفسها من خلال نسق حكم صالح في مناخ الحرية. فالإرادة الشعبية الحرة، لا مصالح القوى الخارجية أو تصوراتها بشأن المنطقة العربية، يجب أن تكون هي الفيصل في تعيين مستقبل الشعوب العربية³.

• التعامل مع الشعوب العربية من منطلق شراكة الأنداد القائمة على الفهم العميق والاحترام المتبادل، لا من منطلق الوصاية.

كليات نسق الحكم المبتغى ومراميتها

ينشد التداول المرجو للسلطة في الوطن العربي أن يفضي إلى إقامة حكم صالح يقوم على المحاور التالية:

- يصون الحرية بما يضمن توسيع خيارات الناس، أي يحمي جوهر التنمية الإنسانية.
- يُبنى على المشاركة الشعبية الفعالة مع تمثيل شامل لعموم الناس.
- يقوم على المؤسسات بامتياز، نقيضاً للتسلط الفردي. وتعمل مؤسساته بكفاءة وبشفافية

الإطار 1-7

مهدي بندق: مجتمع ما بعد البورجوازية

تجريم أو إرهاب معنوي، وسينما ومسرح يلبين الحاجات المعنوية للشعب دون رقابة بهلريكية من أحد؛ كل هذا في إطار دستوري (لا تتناقض مواد مع حقوق الإنسان) وبرعاية دولة عصرية لا تمايز بين مذهب وآخر أو فكر وفكر، أو رجل وامرأة، دولة عصرية تفصل بينها وبين الدين (كممارسة سلطوية) ولكن لا تفصل بينه وبين المجتمع كنض من نبضاته وتشوف من تشوفات الروح فيه".

"ولأن التراجيديا حين تندر بعالم يموت (وفي الوقت نفسه تبشر ضمناً بعالم جديد يولد)، فإن مجتمع ما بعد البورجوازية كان حرياً بأن ترى نعلفته وهي تتكون (في رحم الزمن) من عناصر ومنظمات المجمع المدني: أحزاب بغير وصاية، وصحافة لا تطالها المصادرة، ونقابات مستقلة عن السلطة الحكومية، وأندية وجمعيات ثقافية تمارس الدرس الحر لكل المذاهب والتيارات الفكرية والفنية والأدبية دون

المصدر: مهدي بندق، 2003، 114.

3 في مقابلة مع صحيفة "واشنطن بوست"، قال "جيمس وولسي" الرئيس السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية "إن بعيد الهيئة للولايات المتحدة إلا الرعب"، مضيفاً بلهجة تهديد أنه إذا كانت قوى معارضة للولايات المتحدة ستفوز في انتخابات غداً فربما... "يجب أن تجري هذه الانتخابات بعد غد" (الخالدي، 2004، 48-49).

الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان

بات واجبا أن تبادر الدول العربية إلى التصديق على مكونات القانون الدولي لحقوق الإنسان، شاملة اتفاقات حقوق الإنسان الأساسية، وأهمها العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية إزالة جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. إن هذا هو الحد الأدنى من الاتفاقات التي يطلب من الدول العربية التصديق عليه. ولكن الحد المثالي يتجاوز ذلك إلى جميع عناصر القانون الدولي لحقوق الإنسان، شاملة البروتوكولات الاختيارية الملحقه بالعهدين.

وعلى السلطات التشريعية في البلدان العربية أن تعمل على مراجعة التشريعات النافذة، من أجل تحقيق توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومع النصوص الدستورية التي ترعى هذه الحقوق.

تقييد رئاسة السلطة بالقانون

من الضروري إصلاح الدساتير العربية لتحقيق أهداف أربعة:

أ- عدم تأييد السلطة السياسية، وجعلها سلطة موقوته بحيز زمني معقول،

ب- عدم إطلاق السلطة السياسية، وجعلها سلطة مسؤولة عن تصرفاتها أمام الأجهزة القضائية والهيئات التمثيلية المنتخبة،

ج- ضمان التعددية الفعلية في نظام سياسي يقوم على مبدأ المساواة القانونية والمساواة الفعلية في الحقوق والواجبات والإمكانات،

د- تمكين المواطنين العرب تمكينا حقيقيا من المشاركة السياسية والتمتع بحقوقهم الأساسية.

وعلى وجه التحديد، فإن رئاسة السلطة في البلدان العربية لا بد أن تكون رئاسة مقيدة بالقانون ليعلو القانون فوق إرادة الأفراد. ويتحقق ذلك في النظم الملكية بأن تكون ملكيات دستورية يملك فيها الملك ولا يحكم. ويتحقق في النظم الجمهورية بالأخذ بنظم الجمهوريات البرلمانية الذي يتم فيه الفصل بين السلطات وتكون إرادة الناخبين الحرة هي الفيصل في اختيار البرلمان والحكومة. وفي جميع الأحوال، تبقى السلطة والمسؤولية لدى شخص منتخب في انتخابات حرة ونزيهة.

كاملة، وتخضع للمساءلة الفعالة، فيما بينها في ظل فصل السلطات والتوازن بينها، ومن قبل الناس مباشرة من خلال الاختيار الدوري، الحر والنزيه.

• يسود القانون، المنصف والحامي للحرية، على الجميع على حد سواء.

• ويسهر على تطبيق القانون قضاء كفاء ونزيه ومستقل تماما، وتنفذ أحكامه بكفاءة من قبل السلطة التنفيذية.

ويستهدف نسق الحكم الصالح هذا ضمان حقوق المواطنة، غير منقوصة، لجميع المواطنين، وبوجه خاص، يتوخى القضاء المبرم على جميع أشكال الإقصاء خارج المواطنة، أيا كانت الحجة أو التبرير.

ويوازن نسق الحكم الموصوف بين الحرية والآليات الديمقراطية السليمة. وعلى وجه الخصوص، فإن نسق الحكم هذا يضمن اطراد التداول السلمي للسلطة في المستقبل.

مضمون الإصلاح المطلوب في البنية المجتمعية العربية لضمان الحرية

بصرف النظر عن أي بدائل المستقبل تحملها الأيام القادمة إلى البلدان العربية، يتطلب قيام مجتمع الحرية والحكم الصالح إصلاحا متكاملا لنسق الحكم في ثلاثة نطاقات مترابطة: داخليا وإقليميا ودوليا.

الأسس العامة للإصلاح الداخلي

تعزيز البنية القانونية والمؤسسية الداعمة للحرية في الوطن العربي

أضحى تحديث النظام القانوني في الدول العربية ليصبح متوافقا مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وليصبح فعالا في حماية حقوق الإنسان والحرية في الواقع الفعلي، مطلبا عاجلا لا يحتمل التأجيل.

وعموما، مازالت هناك حاجة إلى جهد ضخم لتعزيز التطور التشريعي والمؤسسي في العالم العربي نحو مزيد من تأمين الحريات وحقوق الإنسان وحمايتها ودعمها.

بات واجبا أن تبادر

الدول العربية إلى

التصديق على

مكونات القانون

الدولي لحقوق

الإنسان

إن رئاسة السلطة

في البلدان العربية

لا بد أن تكون رئاسة

مقيدة بالقانون ليعلو

القانون فوق إرادة

الأفراد

تأبيد السلطة باسم البلاد والشعب

تضمين الحريات والحقوق في صلب الدستور

بات مطلوباً أن تضمن الدساتير العربية جميع الحقوق والحريات الأساسية. وأن يرد نص صريح في الدستور على عدم مشروعية قيام التشريع بتقييد الحقوق والحريات الأساسية في معرض تهظيمه لها، وأن تنص الدساتير العربية على أن الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان التي التزمت بها الدولة تحتل مكانة في الترتيب التشريعي تسمو على التشريع العادي. ومن شأن كل ذلك توسيع مظلة الشرعية الحامية للحريات وحقوق الإنسان في الوطن العربي. هذا التوسيع لمظلة الشرعية الحامية للحرية يمكن أن يتجسد عن طريق تبني نظام القضاء الدستوري الذي يقوم بمراقبة دستورية التشريعات، بما في ذلك الحيلولة دون اعتداء التشريع على الحريات والحقوق المنصوص عليها في الدساتير وفي الاتفاقات الدولية. بل لقد أثبتت التجربة العالمية نزوع القضاء الدستوري إلى جعل المبادئ العامة للقانون وأفكار الحرية

1- كان دستور الجمهورية التونسية ينص على أن ينتخب رئيس الجمهورية لمدة خمسة أعوام ولا يجوز للرئيس أن يجدد الترشيح للرئاسة أكثر من ثلاث مرات متتالية. على أنه في 18 آذار/مارس 1975 قامت الجمعية الوطنية بكامل أعضائها بانتخاب الرئيس بورقيبة رئيساً لمدة الحياة للجمهورية التونسية. ووافقت الجمعية الوطنية بالإجماع على مشروع تعديل المادة 40 من الدستور، الأمر الذي يجعل من الرئيس بورقيبة رئيساً مدى الحياة للبلاد.

2- كانت المادة 77 من الدستور المصري الصادر عام 1977 تحصر ولاية رئيس الجمهورية في ولايتين متصلتين كحد أقصى، بنصها على أن "مدة الرئاسة ست سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء. ويجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية لمدة تالية ومتصلة"

المصدر: فتحي فكري، 2000، 156؛ ومضبطة مجلس الشعب.

المبادئ العشرة لدستور الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية

- 1- التحرر من الطابع العقائدي والأيدولوجي وترك تحديد هذه التوجهات لصناديق الانتخابات التي تعبر عن اختيار الجماهير.
- 2- الأخذ بنظام التعددية الحزبية؛ فتتشأ الأحزاب السياسية بمجرد الإخضرار في حدود النظام العام، وإقرار مبدأ المساواة بين الأحزاب السياسية في الاستعادة من الخدمات التي تقدمها الدولة، وأن ينص في الدستور على الفصل بن الحزب الحاكم والدولة.
- 3- تبني مبدأ الربط بين السلطة والمسؤولية، والفصل بين رمز السيادة وسلطة الحكم. فالسيادة للأمة أو للشعب، يرمز لها الملك أو الرئيس. والحكم (أي مهام السلطة التنفيذية) تباشره الوزارة المشكلة من حزب الأغلبية البرلمانية أو من ائتلاف بين الأحزاب الممثلة في البرلمان يمثل الأغلبية. وتبعاً لذلك فالملك أو الرئيس غير مسئول برلماناً إلا في حالات محددة لأنه رمز للسيادة ولا يحكم، في حين أن الوزارة مسؤولة مسؤولية تضامنية أمام البرلمان لكونها تباشر الحكم. فلا سلطة بغير مسؤولية ولا مسؤولية بغير سلطة.
- 4- الأخذ بمبدأ عدم تأبيد السلطة المنتخبة بجعل ولاية رأس الدولة لمدة محددة، أربع سنوات مثلاً، لا تزيد عن ولايتين. والأخذ بمبدأ انتخاب رأس الدولة انتخاباً مباشراً
- من بين مرشحين متعددين.
- 5- النص على تشكيل هيئة محايدة مستقلة تشرف على الانتخابات، وتكون لها الولاية على كل الإجراءات المرتبطة والمتصلة للعملية الانتخابية.
- 6- النص على حظر إعلان حالة الطوارئ إلا في أضيق الحدود، وبضوابط صارمة، ولمدة محددة، وبموافقة أغلبية خاصة في البرلمان، مع تقرير رقابة قضائية خاصة على مشروعية إعلان حالة الطوارئ والقرارات الصادرة عن سلطة الطوارئ.
- 7- الأخذ بنظام المحكمة الدستورية العليا التي تختص أساساً بالرقابة على دستورية القوانين وتيسير إجراءات وصول الأفراد بمطاعنهم إليها، خاصة المطاعن المتعلقة بالانتهاكات التشريعية لحقوق الإنسان. على أن يكون اختيار قضاة المحكمة ورؤسها بواسطة مجلس القضاء الأعلى دون غيره.
- 8- النص صراحة على مبدأ استقلال السلطة القضائية واستقلال القضاة من حيث المضمون والضمانات، بحيث تكون السلطة القضائية سلطة مستقلة تماماً عن السلطتين الأخريين، وبحيث يكون القضاء بمنأى عن أي تأثير عليهم في عملهم، بحيث تكون للقضاء الطبيعي الولاية الكاملة بالنظر في كل المنازعات، وعلى أنه لا يجوز أن يحاكم أحد
- إلا أمام القضاء العادي (الطبيعي)، وحظر إنشاء المحاكم الخاصة أو الاستثنائية، أو محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وأن يكون الإشراف على شؤون القضاء، تعييناً وترقية وتأديباً، لمجلس القضاء الأعلى الذي يتكون من القضاة وحدهم ويرأسه كبيرهم، والنص على مبدأ عدم قابلية القضاة للعزل، وعلى تمتع أعضاء النيابة العامة بكل ضمانات وحصانات القضاة وتبعيتهم لمجلس القضاء الأعلى.
- 9- النص على جميع الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في المواثيق الدولية، مع الإشارة صراحة إلى عدم جواز تقييد هذه الحقوق بأية أداة تشريعية أدنى. والنص صراحة على الاحترام القاطع لحريات الرأي والتعبير والتثليم، بما يؤمن بصفة خاصة حرية الإعلام، وعدم جواز فرض القيود أو الرقابة على وسائل الإعلام وعلى حرية تملكها ونشاطها، وعلى عدم جواز توقيع العقوبة السالبة للحرية بسبب التعبير عن الرأي أو النشر.
- 10- إقرار مبدأ حق الأفراد في التعويض عن الأضرار التي تصيبهم نتيجة سلب حريتهم نتيجة لتوجيه اتهامات لهم وحبسهم احتياطياً على ذمة قضايا ثبتت براءتهم فيها.

المحكمة الدستورية العليا في مصر

تعد تجربة المحكمة الدستورية العليا في مصر إيجابية للغاية في مجال دعم الحريات وحقوق الإنسان. لقد لعبت المحكمة في مصر دوراً بالغ الأهمية في تنقية التشريع العادي من عديد من النصوص المناهضة للحريات وحقوق الإنسان. ورغم النقد الذي يوجه إلى قانون إنشاء المحكمة، من حيث أنه يضع قيوداً تكبل حرية الأفراد في الوصول بمصالحهم الدستورية إليها، إلا أنها حتى في ظل هذه القيود لعبت دوراً مؤثراً في دعم الديمقراطية والحرية.

والعدل والإنصاف مبادئ يحاكم بها التشريع العادي حتى ولو لم ترد في الدستور. ولا شك أن هذا سيؤدي إلى انعتاق التشريع العربي من ربقة تحكم السلطة التنفيذية.

تعزيز الحقوق المدنية والسياسية من خلال التشريع

في مقدمة التشريعات التي تحتاج إلى مراجعات جذرية في البلدان العربية تلك المنظمة لمباشرة الحقوق السياسية، وتلك المنظمة لأوضاع السلطة التشريعية وكيفية انتخاب أعضائها، وتلك المنظمة لحق المواطنين في إقامة منظمات المجتمع المدني بما في ذلك الأحزاب السياسية، وتلك المنظمة لنشاط المجتمع المدني، وتلك المنظمة للسلطة القضائية.

فلا بد لتشريعات مباشرة الحقوق السياسية أن تركز، في مجال الممارسة الفعلية، مبدأ المساواة بين الرجال والنساء، والمساواة بين جميع العناصر المكونة لنسيج الوطن على أساس مبدأ المواطنة.

كما أن هذه التشريعات لا بد أن تستحدث الآليات الفعالة لضمان نزاهة الانتخابات. وفي هذا المقام، لا بد من تأمين الحيادة الكاملة لأجهزة الإشراف على الانتخابات، وكف يد الدولة وأجهزتها عن توظيف الرشاوى الانتخابية، وحيادة أجهزة الإعلام الرسمية حيادة كاملة، وتغليظ العقاب على الجرائم الانتخابية، وتحديث جداول الانتخابات بحيث تصبح ممثلة لجمهور الناخبين، والتقسيم العادل للدوائر الانتخابية.

ولا بد أن تضمن القوانين حرية المواطنين في إقامة أحزابهم دون وصاية من السلطة التنفيذية ودون رقابة إلا ما يستلزمه الحفاظ على قيم الحرية والحكم الصالح، كحظر الأحزاب العنصرية أو التشكيلات العسكرية، مع عدم التوسع في فرض القيود. ولا بد أن تتواكب حرية تشكيل الأحزاب السياسية في ظل مناخ التعددية السياسية مع تأمين حق الأحزاب في مباشرة نشاطها السياسي السلمي والدعوة لبرامجها وتنشيط عضويتها بجميع الطرق دون قيود، إلا ما يتطلبه النظام العام في دولة ديمقراطية. وفي مجال التشريع والممارسة، لا بد من الفصل بين جهاز الدولة وبين الحزب الحاكم، بحيث لا يحظى هذا الحزب بميزة استخدام الخدمات التي تقدمها الدولة لدعم وترسيخ وجوده إخلالاً

بقاعدة المساواة أمام القانون.

كما أن التشريعات المنظمة للمجتمع المدني في حاجة إلى مراجعة تضمن تحقيق المبادئ التالية: حرية تشكيل منظمات المجتمع المدني، ورفع وصاية الدولة وأجهزتها عن الحق في تأسيس الجمعيات اكتفاء بمجرد الإخطار كواقعة منشئة للوجود القانوني للجمعية، ورفع القيود والرقابة والإشراف الإداري عن نشاط منظمات المجتمع المدني وضمان حريتها واستقلالها، وإلغاء سلطة الإدارة في الحل الإداري للمنظمات، على أن يكون الحل، إن توافرت شروطه، بحكم قضائي.

ضمان استقلال القضاء

القضاء المستقل شرط أساسي للمجتمع الذي يتمتع أفراداه بحقوقهم وحرياتهم. على أن العلاقة بين استقلال القضاء والمناخ السياسي الحر علاقة جدلية. فأياً كان كمال التشريع المنظم للسلطة القضائية، فإن القضاء لن يستطيع أن يلعب دوره بفعالية في ظل مناخ استبدادي يصادر الحقوق والحريات ولا يعبأ بالقانون ومؤسساته. كما أن نظام الحكم الذي لا يتسلح بنظام قضائي فعال هو نظام هش بطبيعته. هذا يعني أن التوجه نحو الحكم الصالح ونحو كفاءة استقلال القضاء وفعاليتها أمران يجب أن يسيرا جنباً إلى جنب. ويتحقق استقلال القضاء بتوفير المعايير الدولية لهذا الاستقلال، بما يشمل استقلال القضاء كمؤسسة (استقلال السلطة القضائية) واستقلال القضاة كأفراد.

إلغاء حالة الطوارئ

إن اهتماماً خاصاً لا بد أن يولى إلى إلغاء حالة الطوارئ في البلدان العربية حيث تنعدم الشروط المطلوبة دولياً ودستورياً لإعلان هذه الحالة. ولا يستقيم التذرع بمواجهة "الإرهاب" كسبب لبقاء حالة الطوارئ. فمعروف أن الظاهرة قد ترعرعت

لا بد من تأمين

الحيادة الكاملة

لأجهزة الإشراف على

الانتخابات، وكف

يد الدولة وأجهزتها

عن توظيف الرشاوى

الانتخابية

لا بد من الفصل بين

جهاز الدولة وبين

الحزب الحاكم، بحيث

لا يحظى هذا الحزب

بميزة استخدام

الخدمات التي

تقدمها الدولة لدعم

وترسيخ وجوده إخلالاً

بقاعدة المساواة أمام

القانون

هي إلغاء جميع القرارات الإدارية التي تحوّل مواطنين إلى "أقليات" منتهكة حقوقها.

البنية السياسية

إشكاليات ضمان صلاح الترتيبات الديمقراطيّة

يثير التفارق القائم بين الحرية والديمقراطيّة في البلدان العربية (الفصل الثاني)، التساؤل عن الوسائل التي قد يؤدي اتباعها إلى ضمان عدم تعريض آليات الديمقراطية من مضمونها.

أشرنا أكثر من مرة فيما سبق إلى ضرورة وجود مجال عام فسيح ومستقل عن سيطرة السلطة القائمة، حتى وإن كانت تمثل الأغلبية، تتكون فيه آراء الأفراد ويمكنهم التعبير عنها والنضال من أجلها، وإلى إمكان فرض قيود دستورية على قرارات الأغلبية للحد من التشريع أو السياسات التي قد تستخدم لحبس الحرية، وتخويل القضاء، ومفوضين عن الناس، سلطة التعقيب على قرارات الهيئة التشريعية أو حتى تصحيحها (الفصل الأول).

ومن التوجهات المهمة في هذا الصدد إخضاع قيادات الحكم للاختيار الشعبي المباشر، والتأكيد على تأسيس الحكم الصالح على أصغر المستويات المحلية، تعميقاً لممارسة الحكم الصالح في عموم البلاد، وباعتباره ساحة إعداد لقيادات الحكم مركزياً.

ويمر الطريق إلى الحكم الصالح في العالم العربي عبر إصلاح جذري في بنية الحكم، خاصة في مسألة إنهاء احتكار الجهاز التنفيذي للسلطة وتهميشه لأجهزة الدولة الأخرى وعرقلته للتطور الحر والصحي لقوى وطاقات المجتمع. وهذه مهمة يضاعف من صعوبتها أن العوامل الهيكلية نفسها التي سمحت للدولة بتركيز السلطات في قمة الجهاز التنفيذي هي التي تعوق العمل المجتمعي الفاعل باتجاه الإصلاح السياسي.

من جهة أخرى، فإن هذا الوضع قد يهيئ الظروف الملائمة للإصلاح بصورة غير مباشرة. فالتركيز الشديد للسلطة في القمة يكرس عزلة السلطة الاستبدادية اجتماعياً وقد يتحول إلى عامل يوحد القوى السياسية والاجتماعية.

ولا شك أن ضرورات المرحلة تختلف من بلد إلى آخر، من حيث نوع المكاسب التي يتوجب الدفاع عنها، والتحالفات التي ينبغي إنشاؤها، والمطالب المناسبة. ومن المنطقي إذن أن يختلف

في ظل كبت الحريات الذي يصل ذروته في ظل حالة الطوارئ المعلنة.

وعلى الخصوص، لا بد أن تكف الدول العربية عن الإفراط في إعلان حالة الطوارئ، وما يترتب على ذلك من نتائج وخيمة على أوضاع الحريات وحقوق الإنسان.

كفالة الحرية الشخصية

وفي النهاية، بات ملحا تعديل التشريعات العربية، فورا، بما يضمن الحماية من التعرض للحرية الشخصية بالقبض غير القانوني والتعذيب والاعتقال الإداري والاختفاء القسري - مما يفرض أقصى العقوبات على ممثلي السلطة العامة الذين يلجأون إلى هذه الممارسات. وإيجاد الآليات الإجرائية الفعالة لوقف هذه الممارسات فورا بما يوفر للمجنى عليه إمكانية التعويض العادل عنها.

القضاء على التمييز ضد الجماعات الفرعية

نعيد إلى الذهن هنا التوجه الاستراتيجي لتقرير "التمية الإنسانية العربية" الثاني، القاضي بأن تيسير وتشجيع التعدد الثقافي، والاحتفاء به، في كل قطر عربي وفي الوطن العربي عامة، عنصر مهم في إقامة مجتمع المعرفة، ونضيف الآن الحرية في الوطن العربي.

ولا خلاف في أن بسط حقوق المواطنة على مواطني البلدان العربية كافة ينطوي، بالضرورة، على القضاء على أي شكل من أشكال التمييز ضد الجماعات الفرعية. ففي مجتمع الحرية والحكم الصالح، لا تبقى فئات محرومة من أي من حقوق المواطنة. وتأكيدا على روح التكامل هذه نود الإفصاح صراحة على أن استعمال لفظة "العرب" في هذا التقرير ليس إلا تعبيرا اصطلاحيا عن جميع مواطني البلدان العربية.

وحتى قبل تحقيق تلك الغاية النهائية في البلدان العربية، لا يقوم أساس للإبقاء على أي تمييز ضد الجماعات والثقافات الفرعية في البلدان العربية.

وعلى وجه الخصوص، فإن قرارات إدارية، يسهل إصدارها ويتيسر تنفيذها بسرعة، يمكن أن تحل قضايا ملحة للمواطنين المنتمين لجماعات فرعية وتعيد اللحمة الوطنية التي مزقتها إجراءات جائرة في الماضي. والخطوة الأولى في هذا الصدد

بات ملحا تعديل

التشريعات العربية،

فورا، بما يضمن

الحماية من التعرض

للحرية الشخصية

بالقبض غير

القانوني والتعذيب

والاعتقال الإداري

والاختفاء القسري

إن بسط حقوق

المواطنة على مواطني

البلدان العربية كافة

ينطوي، بالضرورة،

على القضاء

على أي شكل من

أشكال التمييز ضد

الجماعات والثقافات

الفرعية

التحرك نحو إصلاح الحكم من النقطة المناسبة وبالوسائل المناسبة لكل حالة. ولعل العبء الأكبر في تحقيق هذا التحول يقع على عاتق النخب من مثقفين وناشطين سياسيين ومدنيين. والمطلوب منهم أن يشقوا لأنفسهم وللأمة طريقاً وسطاً بين الانصياع الغالب لسلطة أهل السلطة والثروة، وبين طريق اليأس والعنف الذي يجنح إليه كثير من الشباب الغاضب الذين سدت في أوجههم سبيل التحرك السلمي الفعال. وهذا بدوره يتطلب الكثير من الحكمة والكثير من التضامن عبر الحدود، والكثير الكثير من التضحيات.

دور النخب، إذن، حاسم في إحداث النهضة في الوطن العربي، ولكن أي نخب؟ إنها النخب التي تعبر بشفافية ومسؤولية عن كامل مجتمعها، بما في ذلك جميع الفئات المناصرة للحرية والحكم الصالح داخل السلطة القائمة وخارجها، ملتزمة بقضية النهضة، مناضلة من أجلها، ومتجشمة للضغاب التي تجرّها تلك المسؤولية وذلك الالتزام. حينئذ فقط تصبح النخب مؤهلة لقيادة مسيرة النهضة.

مدونة سلوك القوى المجتمعية في مسيرة الإصلاح

لكي يحقق الإصلاح مبتغاه فإن هناك واجبات ومسؤوليات تقع على عاتق الدولة وقوى المجتمع كافة بدءاً من النخب الملتزمة بمسؤولياتها الاجتماعية، والمفترض فيها أن تضرب المثل وتعطي القدوة في الالتزام الأخلاقي والتتزه عن الوقوع في حبال الفساد والاستتباع، أو التحول إلى أدوات في يد القوى الأجنبية الطامعة. ويمكن الإشارة إلى الواجبات التالية التي تفرضها مسيرة الإصلاح الجاد.

الدولة

1- إطلاق حريات التعبير والتنظيم كخطوة أولى باتجاه التوافق مع القوى السياسية على إصلاحات تعال النظم الانتخابية والقانونية وضمان نزاهة واستقلال القضاء.
2- فتح حوار مباشر وفوري مع كل القوى الفاعلة في المجتمع، سواء أكانت تلك الحركات السياسية المعارضة أو مؤسسات المجتمع المدني الفاعلة. ويجب أن يتميز هذا الحوار بالجدية وأن تكون

له نتائج ملموسة.

3- السعي إلى تحقيق التوازن بين استقرار وثبات مؤسسات الدولة المحورية.

4- المحافظة على استقلالية وسلامة مؤسسات الحكم حتى تؤدي دورها في خدمة الشعب على أفضل صورة.

5- إجراء إصلاح شامل في بنية ووظيفة الأجهزة الأمنية. وهذا يشمل أن تحترم كل هذه الأجهزة القانون وأن تكون في خدمة الشعب والوطن لا شخص الحاكم أو الحزب أو الطائفة أو القبيلة.

النخب السياسية

1- على نخب المجتمع السياسي، من قادة وناشطين، أن تسعى لتطوير خطاب بناء غير إقصائي. وعليها كذلك أن تجتهد في إيجاد القواسم المشتركة بين جميع القوى السياسية للخروج من حالة الاستقطاب والتشردم التي طفقت تسد الطريق على أي تحول ديمقراطي حقيقي في الوطن العربي.

2- على النخب السياسية أيضاً أن تحدد بوضوح التزامها بالحلول الديمقراطية لكل خلافاتها، وأن ترفض أي مساومة تجعلها أداة في يد الأنظمة الاستبدادية، وأن ترفع بوضوح مطالب الحرية للجميع وألا تقبل بحال أن تشارك في القمع أو تبرر له.

3- تسعى القوى السياسية لبناء تحالفات ديمقراطية، وأن تعلن تضامنها في وجه الاستبداد والقمع والفساد والتلاعب بالانتخابات.

مؤسسات المجتمع المدني

1- تطوير صيغ عمل وإطارات نظرية ملائمة لتوطين النشاط المدني والحقوقى بصورة تضمن مشاركة واسعة وفعالة من قطاعات المجتمع كافة.

2- تطوير وسائل لدعم وتمويل العمل الطوعي والمدني بموارد ذاتية.

3- الحرص على تأكيد الاستقلالية النسبية لمنظمات المجتمع المدني عن الدولة من جهة، وعن الجماعات السياسية المتنافسة من جهة أخرى. ولا يعني هذا أن تتخلى هذه المنظمات عن أي دور سياسي، لأن لها دورها المرسوم في الفضاء السياسي، خاصة حين يكون مجالها

على نخب المجتمع

السياسي، من قادة

وناشطين، أن تسعى

لتطوير خطاب بناء

غير إقصائي. وعليها

كذلك أن تجتهد

في إيجاد القواسم

المشتركة بين جميع

القوى السياسية

للخروج من حالة

الاستقطاب والتشردم

التي طفقت تسد

الطريق على أي

تحول ديمقراطي

حقيقي في الوطن

العربي

يستدعي تطوير التمثيل النيابي إنشاء لجان خاصة للنزاهة في المجالس النيابية لمنع النواب من استغلال نفوذهم السياسي لمصلحة خاصة أو الافتئات على الصالح العام

المؤسسة الأهم التي تتطلب إصلاحا جوهريا لضمان الحرية هي مؤسسة التعليم

الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان والفئات
المستضعفة.

4- إنشاء شبكات من المنظمات والجمعيات التي
تلتقي حول الأهداف نفسها، أو شبكات أوسع
لتعزيز التضامن بين قوى المجتمع المدني،
وتجميع إمكانياتها.

5- توسيع الشبكات والمبادرات العربية.

6- الاستفادة الأقصى من الحقوق والحريات
المكتسبة، والإصرار على التمتع بها بالكامل، مع
استغلال أمثل لكل مجالات التحرك المتاحة،
وخاصة المساحة التي أتاحتها تقنيات الإعلام
والاتصال.

التمثيل النيابي

وإضافة إلى أدوار الدولة والنخبة السياسية
والمجتمع المدني، تظهر أهمية محورية للسعي نحو
إصلاح التمثيل النيابي في البلدان العربية. فلا
يقوم حكم صالح، كما أسلفنا، دون تمثيل نيابي،
حر ونزيه، مستقل وفعال، بخاصة في التعبير عن
مصالح الناس وصيانتها، مما يستلزم أن يكون
فعالاً في مراقبة السلطة التنفيذية ومساءلتها.
وليس تحسن حال التمثيل النيابي ليس بالمطلب
الصعب نظراً لرداءة واقعه الحالي. كما أن
تحسن التمثيل النيابي في مرحلة التحول نحو
مجتمع الحرية والحكم الصالح يمكن أن ييسر
عملية التحول من ناحية، وأن يساعد في العمل
على اجتثاث صنوف الفساد المتفشية في البلدان
العربية من ناحية ثانية.

وتتمثل بعض التوجهات التي يمكن أن تساعد
على تحسين التمثيل النيابي في ما يلي:

1- إقرار مبدأ المساواة التامة في المواطنة، خاصة
في ميادين التعبير والتتعليم، وأيضا في الترشيح
والتصويت وإجراءتهما، بما يكفل عدم
الاستبعاد من التمثيل النيابي على أي معيار
كان (النوع أو المكانة الاجتماعية أو الثقافة أو
الدين أو خلافه).

2- اعتماد مبدأ الديمقراطية التوافقية كأساس
لتشكيل الحكومة، وذلك بأن يشترك فيها من
حيث المبدأ أكثر من حزب نجح في الانتخابات
وفق معيار يتفق عليه، لاسيما في الدول التي
تتميز بوجود جماعات فرعية، وذلك للحيلولة
دون أن يتوافق الانقسام العرقي أو العائلي مع
الانقسام بين الحكومة والمعارضة، وخصوصا
إذا لم تكن هناك فرصة لبعض أحزاب

المعارضة في الوصول إلى سلطة الحكم بسبب
أقليتها العددية.

3- اتباع سياسات تقوم على مبدأ التمييز
الإيجابي على الأقل في المرحلة الأولى للانتقال
إلى أوضاع أكثر ديمقراطية. ويأخذ هذا
التمييز الإيجابي صورا متعددة، منها تخصيص
حصة لأبناء وبنات هذه الجماعات في المناصب
الحكومية وفي المجالس النيابية، مع إقرار مبدأ
التنافس داخل الحصة. وقد يكون ذلك في
حالة المجالس النيابية بأن تتوافق الأحزاب
ذاتها على أن تكون هناك نسبة محددة أو حد
أدنى من بين مرشحيها لهذه الجماعات.

4- في الدول ذات المجلسين، تركيز سلطات مراقبة
الحكومة ومساءلتها في المجلس الأدنى المنتخب
بالكامل.

5- إنشاء لجنة خاصة للنزاهة في المجالس النيابية
لمنع النواب من استغلال نفوذهم السياسي
لمصلحة خاصة أو الافتئات على الصالح العام،
ومحاسبة النواب على السلوك غير النزيه.

إصلاح الأداء المؤسسي العربي

يتعين إصلاح قطاعات المجتمع الثلاثة (الدولة،
شاملة الحكومة، التمثيل النيابي، القضاء؛
والمجتمع المدني، والقطاع الخاص) من خلال
تأسيس مبادئ الإدارة العامة الرشيدة على أسس:
تقييد الصلاحيات بالقواعد القانونية، العامة
أو الخاصة؛ والكفاءة، والشفافية، والإفصاح،
والمساءلة (من قبل المؤسسات الأخرى في حالة
الدولة، ومن قبل مؤسسات المجتمع المدني، شاملة
وسائل الإعلام؛ ومن قبل الناس عامة فيما يتصل
بالمؤسسة النيابية والحكومة).

وفي منظور بناء القدرات البشرية وتوظيفها
على التحديد، تتبدى أهمية كفاءة المؤسسات
العاملة على تقديم الخدمات العامة خاصة في
مجال التعليم والرعاية الصحية.

والتقدير أن مبادئ الإدارة العامة الرشيدة،
في سياق الإصلاح القانوني الذي سبقت الإشارة
إليه، تكفل مكافحة الفساد المالي والإداري.

والمؤسسة الأهم التي تتطلب إصلاحا جوهريا
لضمان الحرية هي مؤسسة التعليم. ويعني هنا،
على وجه الخصوص، توليفة الإدارة والمناهج
وأساليب التعليم و تقييم المتعلمين التي تفتح
أبواب الحرية مشرعة، أولا كقيمة موازية للكرامة
الإنسانية في حد ذاتها، وثانيا كأحد أهم أساليب

اكتساب المعرفة المحققة لكرامة الإنسان. ويعني ذلك على وجه الخصوص أن تتضافر عناصر الإدارة والمناهج وأساليب التعليم وتقييم المتعلمين، لتأسيس عقلية الحرية واحترام حقوق الإنسان، ولغرس قيم وآليات الحكم الصالح في عقليات المتعلمين.

ولو تضافرت أسرة معززة للحرية مع نسق تعليمي حام للحرية، لغات فرصة أي حلقات تالية في سلسلة خنق الحرية (الفصل السادس)، للنيل من حرية أنشأتها الأسرة وعززتها المدرسة. ومع إصلاح هاتين المؤسستين المجتمعتين الأساس، يتكامل العمل على تشكيل البنية الاجتماعية المؤازرة للحرية والحكم الصالح. أولاً: عن طريق مكافحة الفقر، بالمعنى النقيض للتنمية الإنسانية، أي بالقضاء على ضعف اكتساب القدرات البشرية وقلة توظيفها في مجالات النشاط البشري. وثانياً، عبر إعادة توزيع الدخل والثروة ليصبح أكثر عدالة، من خلال استخدام آلية الضرائب. مما ينطوي على الحاجة لإصلاح عميق في مسار التنمية في البلدان العربية.

تصحيح مسار التنمية في البلدان العربية

لعل مفهوم التنمية ارتبط، حتى الآن، في البلدان العربية، وخاصة في بلدان الوفرة المالية، بمستوى المعيشة والرفاه الاستهلاكي، بدلا من إقامة نسق إنتاجي قوي ومتطور وقابل للنماء باطراد، بما يوفر للناس وللمجتمع الأمن والعزة والمنعة في مواجهة عاديات الدهر والعالم. وتتطلب العملية التاريخية للتحويل نحو الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية تغييرا جوهريا في مفهوم التنمية وآلياتها، بما يوفر مكونا اقتصاديا رشيدا لهذه النقلة المجتمعية المبتغاة. كما تستلزم التحويل نحو البنية المؤسسية للحكم الصالح، باعتبارها ضمانا لرشاد النسق الاقتصادي.

ويتم ذلك عبر تعبئة الموارد وتشجيع الاستثمار في الأصول الإنتاجية، البشرية والمادية، خاصة تلك المؤسسة لنمط إنتاج المعرفة (تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003)، وترقية الإنتاجية باطراد. ويتطلب ذلك على وجه الخصوص، في منظور التنمية الإنسانية، ضمان اكتساب القدرات البشرية الأساس، بالتركيز على اكتساب المعرفة مدى الحياة وتأسيس نسق الحوافز المجتمعي والعقلية (النموذج المعرفي) المؤازرين لتلك التحولات، بما يثيب العمل المنتج بدلا من

الركون إلى الربيع وإلى الخطوة من القوة. ويكمل تلك التحولات تعزيز التنافسية والكفاءة في الاقتصادات العربية، والتزام الدول العربية بتحقيق العدالة التوزيعية.

إصلاح الحكم في مشروعات القطاع الخاص

يكمن التحدي في إمكانية التحويل بنجاح من مؤسسات مركزية مبنية على العلاقات، إلى مؤسسات ذات كفاءة عالية قائمة على القواعد تضمن تأسيس بنية أساسية للسوق تقوم على حماية حقوق الملكية وضمان التنافسية والشفافية والمساءلة.

ويستلزم ذلك شفافية المناقصات العامة ووجود طرف ثالث مسؤول عن فحص الحسابات، إلى جانب إصدار تشريعات مشددة لمحاربة الاحتكار والفساد والغاء كل أشكال التعامل غير القانوني. إن البيئة القانونية المناسبة وتطبيق القوانين والاجراءات اللازمة لضمان الشفافية ولضمان حقوق أصحاب الشركات من شأنها أن تقلل من المصالح المتضادة.

ولا بد من أن نعي دور المجتمع المدني في دفع الشركات للالتزام بدورها نحو المجتمع جنبا الى جنب مع مصالحها. إن مؤسسات المجتمع المدني يمكنها أن تعمل كوسيلة يستطيع الناس من خلالها مساءلة تلك الشركات عن طريق الإعلام أو تكوين رأي عام أو تشكيل ضغط مجتمعي.

وكما أشرنا في الفصل الخامس، هناك ثلاثة عناصر أساسية لحكم شركات القطاع الخاص وهي: الشفافية، والمساءلة والشمولية. كل من هذه المبادئ مهم في حد ذاته، إلا أنها تكمل بعضها بعضاً بشكل تبادلي، مما يجعل الالتزام بمجموع تلك المبادئ ضروري حتى لا يمكن التعدي على أحدها.

فالشفافية في حكم مشروعات القطاع الخاص ليست فقط مهمة لضمان الإفصاح عن المعلومات والتي تساعد المستثمرين على اتخاذ قرارات سليمة ولكنها تتطلب أساسا لضمان المساءلة. حيث أن المساءلة مبنية في أساسها على المعرفة والمعلومات. كما أن حقوق الأفراد الطبيعيين أو الاعتباريين في المشاركة في اتخاذ القرار يمكن أن تكون غامضة عمدا أو غير محمية، نتيجة لقصور مساءلة مشروعات القطاع الخاص وعدم وجود رادع أو سبيل للتعويض لدى هؤلاء الأفراد إذا ما انتهكت حقوقهم.

لو تضافرت أسرة

معززة للحرية مع

نسق تعليمي حام

للحرية، لغات

فرصة أي حلقات

تالية في سلسلة خنق

الحرية، للنيل من

حرية أنشأتها الأسرة

وعززتها المدرسة

تتطلب العملية

التاريخية للتحويل

نحو الحرية والحكم

الصالح في البلدان

العربية تغييرا

جوهريا في مفهوم

التنمية وآلياتها

تكامل إقليمي يقترب بأعضائه من الاندماج في وحدة اقتصادية وربما سياسية. وهو ما يتطلب تقارباً في النظم الاجتماعية الاقتصادية، وسيادة مشاعر حس الجماعة بين مواطنيها والعمل على تعزيزها.

والنموذج الرائد حالياً لهذا النوع في العالم هو الجماعة الأوروبية التي تحولت مؤخراً إلى اتحاد اقتصادي ونقدي وبدأت تتلمس طريقها نحو التوحيد في المجالات السياسية والدفاعية. وتتميز هذه التجربة بأنها تزيد من فاعلية التنظيم الإقليمي من طرفيه: بإكساب الجهاز الإقليمي صبغة فوق-قطرية تمكنه من اتخاذ قرارات تلتزم الدول بتنفيذها من ناحية، وإعلاء المواطنين والفئات الاجتماعية مجالاً أكبر للمشاركة في عمليات اتخاذ القرار والرقابة على الأداء من ناحية أخرى. ويفترض هذا أن يكون للمواطنين في المستوى الوطني حق المشاركة إزاء الحكومة الوطنية، ووجود أجهزة نيابية ذات صلاحيات تشريعية واسعة، وأن تقوم شراكة بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات السوق، بينما يتولى الجهاز القضائي حماية حقوق جميع الأطراف.

وتؤدي إلزامية قرارات التنظيم الإقليمي إلى اكتساب الاتفاقية المنشئة له قوة القانون، الذي تقوم المؤسسة القضائية الإقليمية بتفسيره وتستند إليه في الفصل بين المنازعات المتعلقة بتطبيقها، بما في ذلك التي تنشأ بين المواطنين وحكوماتهم أو أجهزة الجماعة في شؤون تدرج في الفعاليات الإقليمية. ومن جهة أخرى يعنى الجهاز الإقليمي بتوفير الشفافية عن طريق الإعلام بالقرارات التي يتخذها، وإشراك المواطنين في الحوار الذي يجري حولها باستخدام أدوات المعلومات وقنوات الاتصال، وبتكوين هيئات استشارية تضم ممثلين لفئات أصحاب المصلحة، وبإشراك الجهاز النيابي في عملية اتخاذ القرار بدرجات تتفاوت حسب مدى خضوع عملية التنفيذ للسلطة الإقليمية، وبمخاطبة الجماهير رأساً عن طريق شبكات الإنترنت لتوعيتهم حول الأمور ذات الطبيعة الإقليمية واستطلاع آرائهم بشأنها.

وكما يحدث على المستوى الدولي، يقوم الجهاز الإقليمي بإنشاء آليات لفض المنازعات، وربما للدبلوماسية الوقائية، بين الدول، وبإعداد مشروعات لمواثيق إقليمية تصادق عليها الدول لتصبح جزءاً من تشريعاتها الوطنية، منها ما

لا بد من مساءلة متخذي القرار في مشروعات القطاع الخاص أمام عامة الشعب والمستثمرين. إن المساءلة مهمة كرادع لأي انتهاكات قانونية أو أخلاقية. وتعد مؤسسات الرقابة والضبط الفعالة أحد وسائل مساءلة ومحاسبة الشركات.

كما أن الشمولية هي أحد القيم الأساس في حكم مشروعات القطاع الخاص. وتعني الشمولية ضمان المشاركة على قدم المساواة لكل من له أحقية ولديه الرغبة في المشاركة في هذه العملية. ولا بد من تعريف حقوق كل الأفراد بشكل واضح وحمايتهم عن طريق آليات مصممة لهذا الغرض مع توافر سبل تعظم وإنصاف يحميها القانون.

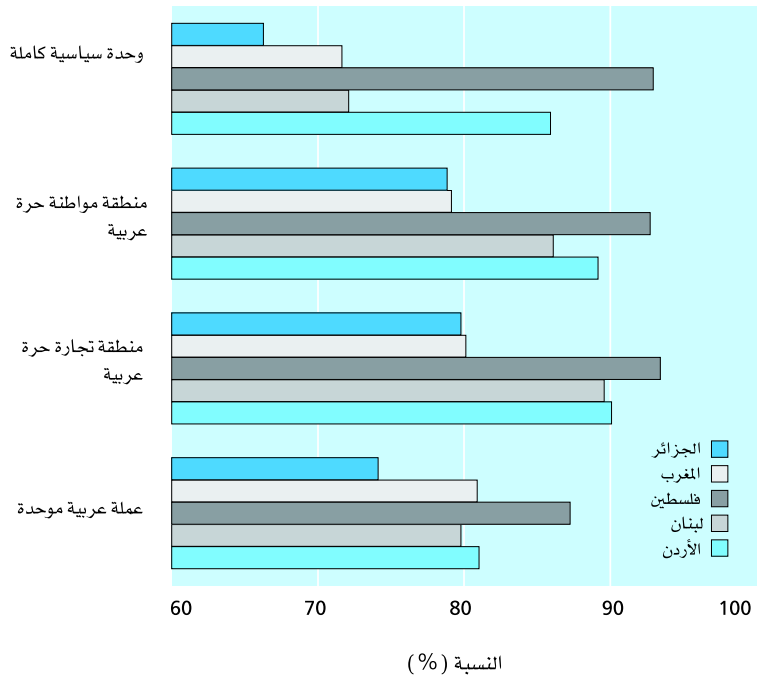
المستوى القومي

يعني التحول نحو الحكم الصالح على الصعيد القومي في الوطن العربي الانتقال من نسق الحكم الإقليمي القاصر والعاجز القائم حالياً (الفصل السادس) إلى تنويعه من ترتيبات الحكم الإقليمي المتوجهة نحو التكامل. وهي تهدف إلى إحداث

يعني التحول نحو الحكم الصالح على الصعيد القومي الانتقال إلى تنويع من ترتيبات الحكم الإقليمي المتوجهة نحو التكامل

الشكل 2-7

التعبير عن طموح المستجيب حول مستوى التعاون العربي، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003



تعبير نتائج مسح الحرية، ملحق 1، عن تعاطف الجمهور العربي الشديد لقيام الأشكال الأرقى من التعاون العربي، وصولاً إلى "منطقة المواطنة العربية الحرة" التي يدعو لها تقرير "الانتماء الإنسانية العربية" وحتى الوحدة السياسية الكاملة.

مؤسسات الحكم الصالح على الصعيد القومي

1. محكمة العدل العربية: أو المحكمة العربية لحقوق الإنسان، لحماية حقوق الإنسان على صعيد الوطن العربي بكامله، وليست مجرد آلية لتسوية المنازعات بين الدول/ الحكومات كما هو الحال الآن، وكما هو مقترح أيضا في مبادرات إصلاح جامعة الدول العربية. ويتعين لتحقيق هذا الغرض أن تقبل
2. المحكمة شكواى المواطنين العرب ضد حكوماتهم، وبخاصة إن لم يفلح القضاء في بلدانهم في إنصافهم من عسف الحكومات، حماية لحقوقهم وحررياتهم. الأمر، بالانتخاب الحر المباشر من بين مرشحي القوى السياسية في البلدان العربية.

التحرر من الاحتلال

يضمن إصلاح الحكم على المستويين القطري والعربي أن تتقاطع أمني الشعب العربي في التحرر من الاحتلال، خاصة في فلسطين (شكل 3-7)، مع أهداف نسق الحكم العربي الصالح، بشقيه القطري والقومي، وأيضا مع سلوكه في المحافل القطرية، والعربية والدولية. ومن ناحية أخرى، فإن نسق الحكم العربي الصالح هذا يزيد من إمكانات العرب في التحرر من الاحتلال، سواء

الشكل 3-7

التعبير عن أكثر الحلول عدلاً للقضية الفلسطينية، خمسة بلدان عربية، مسح الحرية، 2003



وفق نتائج مسح الحرية (ملحق 1)، لا يعتبر المجيبون، خصوصا في فلسطين، النتيجة المنتظرة لمجرى الأحداث الراهنة حلا عادلا للقضية الفلسطينية. ويمثل الحل العادل إما في إقامة دولة فلسطينية على حدود العام 1967. وهو الحل المفضل لدى الفلسطينيين خاصة، أو "إقامة دولة ديمقراطية في فلسطين".

يتعلق باحترام حقوق الإنسان عامة، أو بشؤون فئات اجتماعية مستضعفة، كالمراة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة. ويعمل الجهاز الإقليمي أيضا على إقامة شراكة متعددة الجوانب مع المؤسسات المدنية والاقتصادية ذات الطبيعة الإقليمية، وبناء شبكات تربط المؤسسات الوطنية والمحلية والأفراد مباشرة بالأنشطة الإقليمية. ويعتبر التشبيك⁴ من أهم الآليات التي أتاحتها تقانات المعلومات والاتصال لرفع مستوى المشاركة. وللإقتراب من المستوى المحلي الذي يتعرض لتباينات كبيرة داخل كل دولة وبين الدول من حيث مستويات المعيشة، تنشأ لجان وصناديق للأقاليم وللفئات الاجتماعية لتساهم في رفع مستويات المعيشة في أقلها حظا، وتعزيز الروح الجماعية. وأخيرا، فإن المستوى الإقليمي يتميز بإمكان عقد اتفاقيات واتخاذ ترتيبات في مجالات الأمن والدفاع المشترك، والتفاوض بصورة جماعية مع أطراف دولية وفي المحافل الدولية، بما يعزز قدرات الدول الأعضاء.

على وجه الخصوص، بات من الضروري، على المستوى القومي، أن تقوم الدول العربية بإبرام ميثاق عربي جديد لحقوق الإنسان يتمشى مع كامل منظومة حقوق الإنسان متمثلة في جميع عناصر القانون الدولي لحقوق الإنسان. وأن يبدأ هذا الميثاق من حيث انتهت إليه المواثيق الأخرى بالنسبة لحقوق محل الحماية، وأن يزيد عليها لا أن ينقص منها. وينبغي أن يوفر الميثاق الجديد الآليات اللازمة لوقف الانتهاكات على المستوى الوطني والقومي. ولعل أبرز هذه الآليات إنشاء مجلس عربي لحقوق الإنسان، ومحكمة عربية لحقوق الإنسان يتاح فيهما للأفراد التقدم بشكاواهم مباشرة ضد حكوماتهم في حالة عجز النظام الوطني عن إنصافهم، ويكون بمقدورها إصدار قرارات ملزمة.

إلا أن الاحتذاء بالتجربة الأوربية لا يعني القعود عن إبداع نموذج عربي يمكن أن يفتح آفاقا أوسع للتكامل. فعلى حين يتجلى الإنجاز الأوربي في توحيد قوميات متعددة، تكمن فرصة العرب في إبداع آفاق رغبة لقومية واحدة ما زالت مفككة رغم وحدة الثقافة، وعلى وجه الخصوص الثقافة، والتاريخ، والمستقبل.

مطلوب، بدايةً، إصلاح منظومة الأمم المتحدة بحيث تصبح نموذجاً للحكم الصالح على صعيد العالم، وألية فعالة للحفاظ على الأمن والسلم والازدهار الإنساني في العالم قاطبة. وهذه هي الترجمة الأمنية لفحوى مجتمع الحرية والحكم الصالح على صعيد العالم. وتتعدد الأفكار المطروحة في هذا الصدد، من تغيير تركيبة مجلس الأمن الدولي والحد من سلطة أعضاء أفراد فيه على القرار الدولي، إلى توسيع نطاق إلزامية قرارات الجمعية العامة.

وما يعيننا من منظور التنمية الإنسانية العربية هو أن تقوم سلطة دولية محايدة وفعالة تضمن الأمن والسلام والازدهار للبشرية جمعاء على أساس متين من حقوق الإنسان، والعدالة والرخاء للجميع. ولتكن الغاية المرجحة عملياً هي نوال "الأهداف التنموية للألفية" MDG التي حظيت بإجماع دولي هائل.

دور لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى

تحظى المنظمة الأممية، خاصة لدى الشعوب، بمصداقية تفتقدها أية قوة دولية أخرى. ورغم تذبذب هذه المصداقية بين الحين والآخر، تبعاً للمواقف السياسية، فإن من المنتظر أن تتعزز كلما تقدم إصلاح الحكم على الصعيد العالمي في

في ذلك دعم مقاومة الاحتلال، أو في إقرار الحق العربي في المحافل الدولية والعمل على إحقاقه على أرض الواقع. ولا شك في أن فرص التحرر من احتلال الأرض العربية تتعزز بصالح الحكم على صعيد العالم.

في مرآة التحرر من الاحتلال، تتجلى، إذن، الأهمية القصوى لتضافر الحكم الصالح على المستويات الثلاثة: القطري والقومي والدولي. وربما الأهم هو أن تضافر هذه المستويات الثلاثة للحكم الصالح تؤمن العرب جدياً ضد مخاطر احتلال جديد في المستقبل.

الحكم على الصعيد العالمي

تظل المنطقة العربية متهمه بأنها منطقة متفجرة بسبب النزاعات الداخلية والحدودية، بينما تعاني الاحتلال والتدخل السافر من قبل قوى خارجية، مما يحرم أهل المنطقة من حقوق أصيلة ويعوق التنمية الإنسانية فيها. ولا ريب في أن قسماً كبيراً من مسؤولية القضاء على أوجه الخلل هذه يقع على البلدان العربية ذاتها، إلا أنه لا يمكن التغاضي عن فشل نسق الحكم العالمي في التصدي لهذه المشكلات. فلقد أضحت هذه النسق بحاجة إلى إصلاح يتيح قنوات سلمية وفعالة لفض المنازعات من خلال إطار من القواعد العادلة وآليات فعالة يخضع لها الجميع، القوي قبل الضعيف.

مطلوب، بدايةً،

إصلاح منظومة

الأمم المتحدة بحيث

تصبح نموذجاً للحكم

الصالح على صعيد

العالم، وألية فعالة

لحفاظ على الأمن

والسلم والازدهار

الإنساني

الإطار 6-7

خطاب الأمين العام للأمم المتحدة في افتتاح الجمعية العامة، 21 أيلول/سبتمبر 2004 (مقتطفات)

التي مزقتها الصراعات... وبالتمسك الصارم بالقانون الدولي يمكننا، بل ولا بد لنا، أن نفي بمسؤوليتنا إزاء حماية المدنيين الأبرياء من الإبادة الجماعية، ومن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وكما حذرت هذه الجمعية منذ خمس سنوات خلت، فإن التاريخ سيحكم علينا حكماً قاسياً إن نحن سمحنا لأنفسنا أن نحيد عن هذه المهمة، أو اعتقدنا أنه بوسعنا أن نعفي أنفسنا منها، متذرعين بالسيادة الوطنية. وإنني على يقين من أننا نستطيع استعادة حكم القانون وتوسيع آفاقه في سائر أنحاء العالم، لكن ذلك يتوقف في نهاية المطاف على ما للعاون من ثقل في ضمائرنا... إن لكل جيل دوره في الكفاح الممتد على مر العصور من أجل تعزيز سيادة القانون بالنسبة للجميع - وهو الأمر الوحيد الكفيل بضمان الحرية للجميع. فلنعلم جميعاً على ألا يغيب جيلنا عن هذا الكفاح.

ويعتريه ضعف. فهو في أغلب الأحيان ينفذ بشكل انتقائي ويطبق بصورة تعسفية. كما يفترق إلى قوة الإنفاذ التي تحيل مجموعة القوانين إلى نظام قانوني فعال.... وعلى الذين يسعون إلى فرض الشرعية أن يجعلوا أنفسهم تجسيدا لها؛ وعلى الذين يتذرعون بالقانون الدولي أن يطبقوه على أنفسهم.... ومثلما هي الحال داخل كل بلد، حيث يعتمد احترام القانون على الإحساس بأن الجميع يشاركون في صنعه وإنفاذه، فتلك أيضا هي الحال في مجتمعنا العالمي. ولا ينبغي لأي أمة أن تشعر بأنها مستبعدة. ويجب أن يشعر الجميع بأن القانون الدولي يتعلق بهم ويحمي مصالحهم المشروعة.

إن حكم القانون بوصفه مجرد مفهوم لا يكفي. ولا بد للقوانين أن توضع موضع الممارسة، وأن تنفذ إلى نسيج حياتنا... وبعادة تكريس حكم القانون، وإشاعة الثقة في تطبيقه بنزاهة، يمكننا أن نأمل في إعادة الحياة للمجتمعات

كما أن انتشار المعاناة والعنف يعكس فشلنا الجماعي في احترام القانون، وغرس هذا الاحترام في نفوس رجالنا ونسائنا. وعلينا جميعاً واجب بذل كل ما في وسعنا من أجل استعادة هذا الاحترام. كما أن انتشارها يعكس فشلنا الجماعي في احترام القانون، وغرس هذا الاحترام في نفوس رجالنا ونسائنا. وعلينا جميعاً واجب بذل كل ما في وسعنا من أجل استعادة هذا الاحترام. وحتى نفعل ذلك، علينا أن ننطلق من مبدأ أن لا أحد فوق القانون، وأنه ينبغي ألا يحرم أحد من الحماية التي يسبغها القانون. وأي دولة تدعي حكم القانون في داخلها، عليها أن تحترمه خارجها؛ وأي دولة تصمم على أن يحترم القانون خارجها، لا بد أن تنفذه في داخلها.

وعلى الصعيد الدولي، تحتاج جميع الدول، قويتها وضعيفها، كبيرها وصغيرها، إطاراً للقواعد العادلة، تثق كلها بأن الآخرين سيولونه الاحترام... غير أن هذا الإطار تشوبه ثغرات

الاتجاهات المشار إليها أعلاه.

وترشّح هذه المصادقية منظومة الأمم المتحدة لدور نزيه، إيجابي وفعال، وواسع القبول، لمساعدة الشعوب والدول على اجتياز حقب حرجة في تاريخها، خاصة في مضمار الإصلاح السياسي. ومن الأدوار الجوهرية التي يمكن أن تضطلع بها المنظومة في التحول نحو الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية ضمان تحقق الإصلاح القانوني الابتدائي المطلوب لحرية تكوين منظمات المجتمع المدني ونشاطها، وضمن توافر الشروط اللازمة لحيدة ونزاهة الانتخابات- وربما، ولو لفترة انتقالية في بدايات تفعيل نظام الانتخابات، مراقبة إجراء الانتخابات لضمان نزاهتها ومصداقيتها. ويتكامل مع الدور المأمول من منظومة الأمم المتحدة توثيق عرى التعاون مع المنظمات الأهلية الدولية، خاصة تلك العاملة من أجل حقوق الإنسان على صعيد العالم.

النطاق المجتمعي لإحداث التغيير المطلوب لمجتمع الحرية والحكم الصالح

لا ريب، في أن الإصلاح المطلوب لضمان الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية شامل وعميق. ولكن الحلقة الجوهرية في سلسلة الإصلاح، أو قل قاطرتة، هي إصلاح طبيعة السلطة، أو توزيع القوة وكيفية ممارستها في البلدان العربية. ونقصد هنا القوة بوجهيها، السلطة السياسية والثروة، وقد اقتربنا في البلدان العربية مؤخرًا. ولذلك نركز في الجزء التالي على العملية التاريخية للتداول العميق للسلطة بما يستهدف إعادة مقاليد السلطة/القوة إلى مستحقيها الأصول في البلدان العربية، أي الناس عامة، وعلى إقامة الركائز المجتمعية الكفيلة بإقامة بنى مؤسسية وحركة مجتمعية يمكن أن تشكل روافع للتحول نحو الحرية والحكم الصالح في الوطن العربي.

كل هذا يؤكد على اتساع الأفق المجتمعي لعملية التحول، والتي ينتظر أن تطل كامل أبعاد النسيج المجتمعي، وصولاً إلى مشاركة فعالة للجماهير العربية بأشكال مختلفة في إحداث التغيير المطلوب.

وتزداد فرصة التصور التالي للتحقق حين تدبره في منظور صنع المستقبل، لا مجرد استشراف تخومه.

إنفاذ التداول السلمي العميق للسلطة في البلدان العربية، وصولاً للحرية والحكم الصالح، في بديل "الازدهار الإنساني"

كما استقر التقليد في تقرير "التممية الإنسانية العربية"، لا نقدم هنا إلا الخطوط العريضة لبديل "الازدهار الإنساني" على أن تتولى المجتمعات العربية مناقشتها أولاً، ووضعها في سياقها الخاص ثانياً، والعمل من أجلها، حين تتبناها ثالثاً.

وفق مفهوم "ماكس فيبر"، يمثل ما نقترحه في ما يلي نمطاً "نقياً" أو مثالياً للتغيير المنشود، ستقوم عليه، حال نفاذه، بكل تأكيدات، تنويحات خاصة بكل مجتمع عربي تعكس خصوصياته وقابلياته وقدراته.

وننظم أحد المسارات الممكنة لنفاذ بديل "الازدهار الإنساني" - وإعمال الإبداع المجتمعي يمكن أن يفرض لكثير غيره - في مشاهد متتالية للتحول نحو مجتمع الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية. ويفرض تحقق كل منها بنجاح إلى قيام المشهد التالي له.

تمر سلسلة الأحداث النازمة للتحول التاريخي المطلوب لبناء مجتمع الحرية والحكم الصالح في الوطن العربي، وفق هذا البديل، عبر محطتين رئيسيتين: الأولى، ضمان الاحترام الكامل لثلاثية الحريات المفتاح، للرأي والتعبير والتنظيم، والثانية، عملية للتفاوض السلمي بين جميع القوى المجتمعية في البلدان العربية، بما في ذلك السلطة الراهنة، تتوخى إعادة توزيع القوة لمصلحة عامة الناس وإقامة البنية المؤسسية للحكم الصالح.

وحيث أن مدى الرؤية يتناقص كلما ابتعد الأفق الزمني في المستقبل، وتزداد من ثم فرص قيام تنويحات عديدة على بدائل الفعل المستقبلي، نقصر هنا على المشهد الأول، باعتباره الأقرب زمنياً، مما يتيح إمكان الاقتراب من بعض تفاصيله، من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإن هذا المشهد المفتوح هو المدخل الرئيس لقيام عملية النضال التاريخي من أجل الحرية والحكم الصالح في الوطن العربي، ويكتسب من ثم أولوية لا يمكن الانتقاص منها. بل إن هذا المشهد المفتوح يعد في تقديرنا المعيار الجوهري للحكم على جدية عملية إصلاح الحكم وضمان الحرية في البلدان العربية.

نقدم المشهد الأول، إذن، بقدر من التفصيل

إن الحلقة الجوهرية في سلسلة الإصلاح هي إصلاح طبيعة السلطة، أو توزيع القوة وكيفية ممارستها في البلدان العربية

المحطة الأولى لعملية التحول التاريخي هي ضمان الاحترام الكامل لثلاثية الحريات المفتاح، للرأي والتعبير والتنظيم

التفغذبة على هذه المنظمات، بل والتدخل السافر في نشاطها وإدارتها حين تشاء، إلى نسق مناقض يطلع حرية التنظيم وفق شروط قانون، حام للحرية، يضمن حرية منظمات المجتمع المدني في القيام والنشاط، في حمى سيادة القانون وقضاء مستقل قطعاً.

ومع أن التضيق على الحريات ومناخ الفساد السائد حالياً هو الذي ينتج في تقديرنا عيوب المجتمع المدني الراهنة في البلدان العربية، فمن المفيد قطعاً أن يحوي الإصلاح المنشود ضمانات صلاح الحكم في منظمات المجتمع المدني ذاتها من حيث محاربة الفساد المالي والإداري وصيانة الصالح العام.

وتتضمن الشروط الابتدائية المطلوبة، فوق ما سبق، القضاء على جميع أشكال الإقصاء خارج المواطنة والتمييز ضد الجماعات الفرعية، وإلغاء جميع أشكال القانون الاستثنائي مثل حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية، وتكريس مبادئ الشفافية والإفصاح في نشاط مؤسسات المجتمعات العربية كافة.

وعلى هذا الأساس، يتطلب هذا المشهد، بداية، إصلاحاً تشريعياً وتعليمياً يحقق الحريات المفتاح واستقلال القضاء، ويحدد مهام أجهزة الأمن في دورها الأصيل لحماية أمن الوطن والمواطن. وسيكون فتح الستار على هذا المشهد المفتوح هو الشرط الابتدائي الذي لا غنى عنه، للتحويل التاريخي لضمان الحرية والازدهار الإنساني في المجتمعات العربية.

ويضمن إنفاذ الإصلاح الأولي الموصوف، تبلور عقلية عامة تساند التغيير من أجل التقدم من ناحية، وبروز حركة مجتمعية عمادها جميع القوى المجتمعية المناصرة للحرية والحكم الصالح، داخل السلطة القائمة وخارجها، خاصة منظمات المجتمع المدني. ويمكن لهذه الحركة، من ناحية أخرى، أن تقود عملية النضال المجتمعي من أجل الحرية والحكم الصالح. وعندنا أن تحقق المشهد المفتوح يساهم بقوة في نوال هذين المطلبين.

ويساعد على قيام المشهد المفتوح للتداول الأول للسلطة، ويضمن نجاحه، خاصة في التمهد لنشأة المشاهد التالية، قيام شبكات قومية ذات أقطاب فاعلة في بلدان عربية، تتفق على حد أدنى من أسس إعادة بناء المجتمع العربي. ومن شأن ذلك بلورة توافق عربي واسع على غايات النهضة

يسر اكتناه أبعاده وكيف تفتح الأبواب مشرعة لمتتاليات من المشاهد المتتابعة تمثل تنويعات مستقبلية للانطلاق التاريخي نحو مجتمع الحرية والحكم الصالح، بدءاً من المشهد الافتتاحي. ونترك صياغة متتاليات المشاهد الممكنة للتحويل نحو مجتمع الحرية والحكم الصالح بدءاً من نقطة تحقق المشهد الأول لإبداع قوى الإصلاح في كل واحد من المجتمعات العربية وفق ظروفه الخاصة.

المشهد الأول، مُفتتح: تحرير المجتمع المدني، تمهيد الأرض للإصلاح القانوني والسياسي الشامل

يُفتح الستار عن العملية التاريخية للتحويل نحو الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية بتحرير القوى المجتمعية بما يضمن تبلور حركة مجتمعية للتغيير خدمة للنهضة في الوطن العربي. ومغزى تشبيه فتح الستار أن عملية التحويل التاريخي المرغوبة لا تبدأ بحلول هذا المشهد المفتوح، بل بأكتماله.

ويكتمل هذا المشهد المفتوح بإطلاق الحريات المفتاح للرأي والتعبير والتنظيم في البلدان العربية⁵، والتي لا بد أن تتضافر فيما بينها، فلا تحقق حرية التعبير مثلاً الغاية منها إن لم تكتمل بحرية التنظيم في المجتمعين المدني والسياسي. كما تستتبع ثلاثية الحريات المفتاح، عند تأصلها، باقي الحريات والحقوق.

فيما يتصل بمنظمات المجتمع المدني، على سبيل التحديد، يعني اكتمال هذا المشهد الانتقال من النسق الحالي القائم على التصريح بقيام منظمات المجتمع المدني من قبل السلطة التنفيذية، أو من قبل هيئات تتحكم بها السلطة التنفيذية من وراء ستار رفيع، وإشراف السلطة

تتضمن الشروط

الابتدائية المطلوبة

للتغيير القضاء

على جميع أشكال

الإقصاء خارج

المواطنة والتمييز ضد

الجماعات الفرعية،

إلغاء جميع أشكال

القانون الاستثنائي

مثل حالة الطوارئ

والمحاكم الاستثنائية

الإطار 7-7

ضمان حرية المجتمع المدني

النمط الراهن

الترخيص بقيام منظمات المجتمع المدني، والإشراف عليها، بل والتدخل في نشاطها، من قبل السلطة التنفيذية.

النمط المطلوب

حرية التنظيم، بمجرد الإخطار، وفق أحكام قانون حام لحرية التنظيم يقوم على تنفيذه قضاء مستقل.

5 لعل الغارئ يتذكر أن هذا المطلب كان الركن الأول في الرؤية المستقبلية التي قدمها تقرير "التنمية الإنسانية العربية" الثاني لإقامة مجتمع المعرفة في الوطن العربي.

الواردة في الأجزاء السابقة وأسلوب التفاوض التاريخي، والدعوة لها بكفاءة. ويستلزم ذلك تعبئة قوى الشعب العربي، وتهيئة مناخ التغيير نحو مجتمع الحرية والحكم الصالح، بما يمهد لنشوء المشاهد التالية من مسيرة "الازدهار الإنساني". ويقوي من فرص نجاح المشهد الأول أن تنشئ "شبكة النهضة العربية" وسائل إعلام حرة تدعو إلى غاياتها، خالصة من تسلط الحكومات ورأس المال على حد سواء.

ويتطلب المشهد المفتوح ظروفًا عربية ودولية مواتية، وبخاصة في ضوء تزامم مخططات خارجية من قوى مؤثرة للتأثير على مجريات الأمور في البلدان العربية. ولعل في شراكة الخارج والداخل التي تنشأ حاليًا منفذًا لتيسير هذا الإصلاح الابتدائي.

على الصعيد العربي العام، يمهد الطريق لقيام المشهد المفتوح، قيام توافق عربي على الإصلاح القانوني والمؤسسي الابتدائي اللازم لتبلور المشهد المفتوح في ما يمكن أن يسمى "اتفاقية هلسنكي"⁶ عربية. والأمل أن تبرم الاتفاقية في مدينة عربية، فلنكن "اتفاقية فاس" أو "اتفاقية دبي" مثلاً. على أن تركز هذه الاتفاقية، على وجه الخصوص، على إفساح المجال العام في البلدان العربية، كما يقتضي المشهد.

والمنتظر أن مناخ الحرية الذي يتبلور بإطلاق الحريات المفتوح، وتحقق باقي الشروط المشار إليها، سيؤدي إلى قيام مؤسسات صالحة في المجتمعين المدني والسياسي، على الصعيدين القطري والقومي، بما يمهد السبيل لنشأة المشاهد التالية من مسيرة "الازدهار الإنساني" في الوطن العربي.

مختتم؛ سدره المنتهى⁷

قد يبدو من الصفحات السابقة أن ديار مجتمع الحرية والحكم الصالح في البلدان العربية

دونها أهوال. وهذا صحيح لا مرأى فيه. ولكن علينا أن نتذكر أن منتهى هذه المسيرة العسيرة مقصد هو من النبل بحيث يستحق العناء.

وهل من غاية أنبل من مجتمع الحرية الذي تنتفي فيه جميع ألوان الانتقاص من الكرامة الإنسانية، مجتمع لا يفترق فيه كائن واحد إلى أي من احتياجاته الأساسية المادية والنفسية والروحية، وتفتح أمامه دوما طاقات الرقي الإنساني بإطراد عبر امتلاك القدرات البشرية وتوظيفها بكفاءة في شتى مجالات النشاط البشري، دون قهر أو إكراه؟ مجتمع يأمن فيه الإنسان غائلة العاديات جميعاً؟ هذا المجتمع هو جماع التنمية الإنسانية التي ترمي هذه السلسلة من التقارير إلى إقامتها في الوطن العربي، تكريماً للإنسان في أرجائه كافة.

وعلياً أن نتذكر أيضاً أن نقطة البدء الراهنة في البلدان العربية بعيدة عن هذا المقصد النبيل بأشواط، ويحيط بها لَح متلاطم من العواصف والأنواء المحلية والإقليمية والعالمية. وربما كنا قد تقاعسنا نحن العرب طويلاً عن خوض النضال المجتمعي اللازم لانتزاع الحرية وترسيخ مجتمع الحكم الصالح، حتى بدا وكأن العرب قد هانوا على أنفسهم، فاستبيحت الأمة وامتهنت من جانب الظالمين فيها. والتقاعس يورث تركة أشد وطأة.

وقد آن الأوان لتعويض ما فات. والأمل ألا تتأخر الأمة العربية مرة ثانية عن الإمساك بالمسار التاريخي المؤدي إلى الموقع الذي يليق بها في عالم جديد شجاع ونبيل، تسهم في إقامته وتتمتع بالانتماء إليه.

إن الوطن العربي يجتاز لحظة تاريخية لا تقبل التوفيق أو التلغيق.

فليُنظر كل في كيف يمكن أن يسهم في إقامة الأمة من عثرتها دون أثرة أو إبطاء.

إن مناخ الحرية

الذي يتبلور بإطلاق

الحريات المفتوح،

سيؤدي إلى قيام

مؤسسات صالحة

في المجتمعين المدني

والسياسي، على

الصعيدين القطري

والقومي، بما يمهد

السبيل لنشأة

مشاهد محتلة لمسيرة

"الازدهار الإنساني"

في الوطن العربي

6 اجتمع ممثلو خمس وثلاثين دولة في "هلسنكي"، عاصمة فنلندا، في العام 1975. في مؤتمر حول الأمن والتعاون في أوروبا. وأسفر التفاوض عن إبرام "اتفاقيات هلسنكي" الضامنة لأساسيات الحرية وحقوق الإنسان. وفيها تتعهد الدول المشاركة باحترام الحريات الجوهرية وحقوق الإنسان للجميع دون أي تمييز. كما تتعهد بتشجيع وتدعيم الممارسة الفعالة للحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية التابعة من كرامة الإنسان المتمثلة في الكائن البشري واللازمة، في الوقت نفسه، لكامل ازدهاره بحرية.

7 شجرة في الجنة

